النظرية الشرعية الإسلامية نحو تطبيق نجيجو في بيع المانجو
(دراسة قضية بنجاسينان)

أناس شمش رجال فهم
كلية الشريعة، جامعة دار السلام كونتور
annassyams@unida.gontor.ac.id

محمّد إحسان أرمين
قسم قانون المعاملات المالية, جامعة دار السلام كونتور فونوروكو
ihsanarmin@yahoo.co.id

الملخّص

هذا البحث هو محاولة لفحص السلوك المجتمعي في قرية نجاسينان. تشمل المشاكل الرئيسية في هذه الدراسة (١) كيف التطبيق نحو نجيجو في بيع ثمرة المانجو بقرية نجاسينان فونوروكو. (٢) كيف النظرية الشرعية الإسلامية نحو تطبيق نجيجو في بيع ثمرة المانجو بقرية نجاسينان فونوروكو. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ممارسة شراء وبيع المانجو بواسطة نجيجو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس مدينة فونوروكو، ومعرفة مراجعة الشريعة الإسلامية بشأن شراء وبيع المانجو بواسطة مججو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس مدينة فونوروكو. نوع هذا من البحث هو بحث ميداني باستخدام تقنيات جمع البيانات مثل المقابلات والملاحظة و الوثائق المكتوبة. يستخدم تحليل المناقشة التحليل الاستنتاجي الذي يبدأ بعرض النظريات أو الحقائق العامة، ثم يستخلص الاستنتاجات لشرح الحالات في المجال. ممارسة بيع وشراء المانجو هي عادة يقوم بها المجتمع، من خلال التواصل مع الوسطاء ثم عقد الاتفاق على أساس المصلحة المشتركة ونظام الدفع النقدي دون دفعة أولى. الاحتياجات العاجلة والمعاملات الأسهل هي أيضًا من

أحد العوامل التي تدعم المجتمع في إجراء البيع والشراء. من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ بيع وشراء المانجو بناءً على شروط وأركان الشراء والبيع في نظرية الشريعة الإسلامية، فيكون العقد باطلا.

الكلمة الرئيسية : البيع، الشراء، المانجو، نجيجو، النظرية الشرعية الإسلامية

المقدمة

إنّ الإسلام دين كامل، وقد تمّ بيان جميع الأفعال في الحياة فيه بالإشارة إلى القرآن والسنة التي تسمى بالشريعة. كقاعدة في البيع والشراء، بما في ذلك الشراء والبيع وهو تبادل الأصول على أساس الرضا أو نقل حقوق الملكية مع تعويض مبرر.[1]

كانت الأنشطة المجتمعية، وخاصة في قرية نجاسينان بمدينة فونوروكو هناك صفقة لبيع وشراء المانجو مع نظام غير شائع في المعاملات العامة في المجتمع، وبالتحديد نظام نجيجو. حيث في المعاملة، سيبرم المشتري اتفاقا مع البائع لشراء المانجو عندما لا يزال عمره حوالي شهر واحد.

يتم تنفيذ هذه العادة لأن هناك مواطنين يحتاجون إلى المال في وضع عاجل للغاية، وسوف يبيعون المانجو بهذا النظام. والأسوأ من ذلك، إذا لم يقم مشتري الفاكهة بنظام نجيجو، فسوف يخسر أمام المنافسة في الحصول على المانجو عندما يحين وقت الحصاد.

بينما في بيع وشراء المانجو بنظام «نجيجو»، هناك شيء مشكوك فيه عند النظر إليه من قواعد الشريعة الإسلامية. من الناحية، سيحصل المشتري على ربح كبير إذا كان الحصاد جيدًا، ولكن إذا فشل المحصول، فلن يحصل المشتري على خسائر كبيرة أيضًا. فمن شرط متطلبات البيع والشراء، يتطلب البيع والشراء شروط بشكل تام. وهو التجنب من الغرر. في ممارسة البيع والشراء هنا المانجو الذي تم شراؤه غير واضح أو غير مرئي بعد (غرر). البيع والشراء المحتوي على الغرر بيع وشراء

[1]Pasaribu, Chairuman dan Suhrawandi K. Lubis. *Hukum Perjanjian Dalam Islam*. Jakarta. Penerbit Sinar Grifika. Tahun 1996. p.33

محظور فلا يوجد سبب يدفعنا للقيام بذلك.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ممارسة شراء وبيع المانجو بواسطة نجيجو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس مدينة فونوروكو، ومعرفة مراجعة الشريعة الإسلامية بشأن شراء وبيع المانجو بواسطة مججو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس مدينة فونوروكو. نوع هذا من البحث هو بحث ميداني باستخدام تقنيات جمع البيانات مثل المقابلات والملاحظة و الوثائق المكتوبة. يستخدم تحليل المناقشة التحليل الاستنتاجي الذي يبدأ بعرض النظريات أو الحقائق العامة، ثم يستخلص الاستنتاجات لشرح الحالات في المجال.

١. تعريف البيع ومشروعية البيع

أ) تعريف البيع

البيع والشراء بلغة مطلق المبادلة أي التبادل المطلق. أو بعبارة أخرى "مقابلة شيء بشيء" تعني "استبدال شيء بشيء". وبحسب السيد سابق، فإن البيع هو مبادلة مال بمال على سبيل التراضي أو نقل ملك بعوض على الوجه المأذون، مع مبدأ عدم انتهاك الشريعة.[٢]

ب) **مشروعية البيع**

١) القرآن

وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا... البقرة : ٢٧٥[٣]

يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ أَمَنُوْا لَا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ... النّساء : ٢٩

٢) الحديث

حدثنا يزيد حدثنا المسعودي عن وائل أبي بكر عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جدّه رافع بن خديج قال قيل يا رسول الله أيّ

---

[٢] السيد سابق. **فقه السنة**. مصر, القاهرة. دار الحديث للطباعة والتوزيع والنشر. سنة ٢٠٠٤. ص.٨٩٨

[3] Departemen Agama RI. *Al-Qura'an dan Terjemahannya*. Bandung. Penerbit CV Diponogoro. Tahun 2010. p.47

الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور (رواه أحمد)[٤]

٣) الإجماع

وأجمع المسلمون على جواز البيع، والحكمة تقتضيه؛ لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه، وصاحبه لا يبذله بغير عوض، ففي تشريع البيع طريق إلى تحقيق كل واحد غرضه ودفع حاجته، والإنسان مدني بالطبع، لايستطيع العيش بدون التعاون مع الآخرين.[٥]

من آيات القرآن وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم السابقة، كان العلماء يقولون أن حكم البيع هو الإباحة إذا كانت شروط البيع و أركانه تتم.

٢. أركان البيع وشروطه

البيع له أركان وشروط تجيبه لأن يكون البيع صحيحا في الشريعة. وللبيع عند الجمهور أركان أربعة: وهي البائع والمشتري والصيغة والمعقود عليه وهذا رأيهم في كل العقود.[٦]

وشروط البيع هي:

أ) يشترط البائع والمشتري: [٧]

١) أن يكون العاقد عاقلاً أي مميزاً.

٢) أن يكون العاقد مختارا.[٨]

٣) أن لا يكون العاقد مسرفا ومفلسا.

---

[4]Diakses 25 Desember 2020, https://hadits.in/ahmad/16628

[٥]وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. دمشق. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر. سنة ١٩٨٥. ص.٣٤٦

[٦]نفس المرجع. ص.٣٤٧

[7]Rozalinda, *Fikih Ekonomi Syariah: Prinsip dan Implementasinya pada Sektor Keuangan Syariah*. … Tahun 2017. p.65-67

[٨]عبد الرحمن الجزيري. **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الجزء الثاني**. بيروت–لبنان. دار الكتب العملية للطباعة والتوزيع والنشر. سنة ٢٠٠٢. ص.١٤٧

ب) يشترط في المعقود عليه أي المبيع:

١) أن يكون مملوكاً في نفسه[٩]

٢) أن يكون المبيع موجودا بالمعنى الحقيقي، فمن الواضح طبيعته وحجمه ونوعه.[١٠]

٣) أن يكون مقدور التسليم عند العقد، فلا ينعقد بيع معجوز التسليم، وإن كان مملوكاً للبائع، مثل الحيوان الشارد والطير في الهواء، والسمك في البحر بعد أن كان في يده.

٤) أن يكون المبيع مالاً متقوماً

ج) شروط الإيجاب والقبول:

١) من شرائط الانعقاد أنه يشترط في الإيجاب والقبول الأهلية.[١١]

٢) أن يكون القبول موافقاً للإيجاب

٣) أن يتحد مجلس العقد. [١٢]

٣. أنواع البيع

جمهور الفقهاء يقسم البيع إلى صحيح و باطل، وهو:

أ) البيع الصحيح:[١٣] هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ولم يتعلق به حق الغير، ولا خيار فيه. وأثر البيع الصحيح هو تبادل الملكية في العوضين، فيثبت ملك المبيع للمشتري، وملك الثمن للبائع فور انتهاء الإيجاب والقبول إذا لم يكن في البيع خيار.

ب) البيع غير صحيح: هو ما لم يكن مشروعاً بأصله ووصفه وأثر

---

[9]Farid, *Kewirausahaan Syariah*. Depok. Penerbit Kencana. Tahun 2017. p.166

[10]Mardani. *Hukum Sistem Ekonomi Islam*. Jakarta, Penerbit Rajawali Pers. Tahun 2015. p.169

[١١]وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٣٥٩

[12]Rozalinda, *Fikih Ekonomi Syariah : Prinsip dan Implementasinya pada Sektor Keuangan Syariah*. Jakarta. Penerbit Rajawali Pers. Tahun 2017. p.65-70

[١٣]وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٤٢٤

البيع غير الصحيح هو لا تبادل الملكية في العوضين، ويدخل في هذا البحث البيع الباطبل والبيع الفاسد. هما:

١) والبيع الباطل: هو ما اختل ركنه أو محله، أو هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه، أي أن يكون العاقد ليس أهلاً للعقد، أو أن يكون محل العقد ليس قابلاً له.

أنواع البيع الباطل أهم أنواع البيع الباطل ما يأتي:

(أ) بيع المعدوم.[١٤]
(ب) بيع معجوز التسليم
(ج) بيع الغرر. البيع المحتوي على الخداع.
(د) بيع النجس والمتنجس
(هـ) بيع العربون
(و) بيع الماء.

٢) البيع الفاسد: هو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه، أي أن يصدر من أهل له في محل قابل للبيع، ولكن عرض له أمر أو وصف غير مشروع يجعل هذا البيع فاسدا.[١٥]

أنواع البيع الفاسد، هي:

(أ) بيع المجهول.
(ب) البيع المعلق على شرط والبيع المضاف.
(ج) بيع العين الغائبة أو غير المرئية.[١٦]
(د) بيع الأعمى وشراؤه.

[14]Mardani. *Hukum Sistem Ekonomi Islam*. ... 2015. p.171

[١٥]وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٤٢٥

[١٦]وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٤٦٢

(هـ) البيع نسيئة ثم الشراء نقداً (بيوع الآجال).[١٧]
(و) بيع العنب لعاصر الخمر وبيع السلاح لمن يقاتل به غيره.
(ز) البيعتان في بيعة أو الشرطان في بيع واحد.

٤. بيع الغرر

بيع الغرر هو البيع الذي يتضمن خطراً يلحق أحد المتعاقدين أو ما لا يعلم وجوده وعدمه، أو لا تعلم قلته وكثرته، أو لا يقدر على تسليمه. ويكون الغرر مؤثرا في إفساد العقد إذا توافرت فيه أربعة شروط هي: [١٨]

أ) أن يقع في عقد معاوضة، أي مبادلة تجارية، كالبيع والإجارة.
ب) أن يكون الغرر كثيرا. أما الغرر اليسير فلا يؤثر، لعدم خلو العقود عنه.
ج) أن يكون الغرر في المعقود عليه أصالة،[١٩] فلو كان في توابعه لم يؤثر.
د) أن لا يكون الناس في حاجة إلى العقد المشتمل على غرر يسير.[٢٠]

٥. الأحكام الشرعية الإسلامية نحو تطبيق نجيجو في بيع الثمرات

نجيجو في اللغة العربية يسمى بالمخاضرة، وهي بيع الحبوب والثمار قبل بدو صلاحها بدون شرط القطع في الحال.[٢١] وأما بيع الثمار بعد القطع أو الصرام، فلا خلاف في جوازه. وأما بيع الثمار على الشجر أو بيع الزرع في الأرض بعد أن يخلق، فاختلف فيه العلماء: فقال الحنفية: إما أن يكون البيع قبل بدو الصلاح أو

---

[١٧] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٤٦٢

[18] Amaliyahtul Ghoriyah. *Jual Beli Mangga Secera Ijon dalam Perspektif Sosiologi Hukum Islam (Studi Kasus di Desa Sambogunung Kecamatan Dukun Kabupaten Gresik)*. Diterbitkan Oleh IAIN Surakarta, Tahun 2019.

[١٩] د. الصديق محمد الأمين الضرير. **الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة**. المملكة العربية السعودية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للنشر والتوزيع. سنة ١٩٩٣. ص٣٩

[٢٠] د.الصديق محمد الأمين الضرير. **الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة**. ... ١٩٩٣. ص.٤٤-٤٧

[٢١] عبد الله بن عبد الرحمن البسام. **توضيح الأحكام من بلوغ المرام الجزء الثالث**... ١٩٩٢. ص.٤٧٣

بعد بدو الصلاح بشرط القطع، أو مطلقاً أو بشرط الترك.

أولاً. فإن كان البيع قبل بدو صلاح الزرع أو الثمر، فهناك حالات:[٢٢]

١. إن كان بشرط القطع جاز، ويجب القطع للحال، إلا بإذن البائع.
٢. وإن كان البيع مطلقاً عن الشرط:جاز أيضاً عند الحنفية خلافاً للشافعية ومالك وأحمد؛ لأن الترك ليس بمشروط نصاً؛ إذ العقد مطلق عن الشرط أصلاً، فلا يجوز تقييده بشرط الترك من غير دليل، خصوصاً إذا كان في التقييدفساد العقد. وجواز بيعه على الصحيح عند الحنفية لأنه مال منتفع به ولو علفاً للدواب، وإن لم يكن منتفعاً به في الحال عند الإنسان.
٣. وإن كان بشرط الترك فالعقد فاسد باتفاق علماء الحنفية؛ لأنه شرط لايقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد العاقدين: وهو المشتري ولا يلائم العقد، ولا جرى به التعامل بين الناس، ومثل هذا الشرط مفسد للبيع كما لو اشترى حنطة بشرط أن يتركها في دار البائع شهراً، ولأنه لا يتمكن من الترك إلا بإعارة الشجر والأرض، وهما ملك البائع، فصار بشرط الترك شارطاً الإعارة، فكان شرطه صفقة في صفقة، وهذا منهي عنه كما عرفنا. ثم إنه مشتمل على الغرر إذ لا يدري المشتري هل يبقى الثمر أم تصيبه آفة فيهلك، فتكون علة فساد البيع إذن ثلاثة أمور: فيه غرر، وشرط فاسد، وصفقة في صفقة.

ثانياً. وأما إن كان البيع بعد بدو الصلاح:

١. فإن باع بشرط القطع جاز.
٢. كذا إن باع مطلقاً عن الشرط يجوز أيضاً كما قدمنا.
٣. وإن باع بشرط الترك، فإن لم يتناه عِظمه، فالبيع فاسد بلا خلاف،

[٢٢] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٤٨٥-٤٩٣

كما تقدم في الحالة الثالثة السابقة.

وإن تناهى عظمه فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن شرط الترك فيه منفعة للمشتري، والعقد لا يقتضيه، ولا يلائمه، كما إذا اشترى حنطة على أن يتركها في دار البائع شهراً.

٦. ممارسات تطبيق بيع المانجو بنظام نجيجو في قرية نجاسينان فونوروكو

بشكل صريح معظم الناس في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس، مدينة فنوروكو لا يعرفون الشراء والبيع باستخدام نظام نجيجو، ما الذي قد فهمه الناس هو شراء وبيع المانجو حيث يتم دفع الأموال مقدمًا عندما تكون شجرة المانجو لا تزال مزهرة وطويلة الأجل، معظمها ٥-٢ سنوات وبعضها يصل إلى ١٠ سنوات. استمر البيع والشراء مثل هذه النماذج لفترة طويلة.

نشأت معاملات البيع والشراء مع نظام نجيجو من عادة المجتمع في تلبية احتياجاتهم اليومية، ويعمل غالبية سكان قرية نجاسينان في الزراعة (مزارعون وعمال مزارع) ويعملون لحسابهم الخاص بمستويات اقتصادية مختلفة، ومصدر الرزق البارز في قرية نجاسينان هو القطاع الزراعي. العوامل أو الأسباب العديدة التي تشجع سكان قرية نجاسينان (المزارعين) والوسطاء على تنفيذ نظام تجاري نجيجو هي كما يلي:

١) من البائع (المزارع)
   (أ) الاحتياجات العاجلة
   (ب) سهلة وسريعة المعاملات
   (ج) العادات
٢) من المشتري:
   (أ) رأس المال الكامل
   (ب) الأسعار تحديد

آلية شراء نجيجو وبيع المانجو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس، فنوروكو.

١) التواصل مع المشترين.

٢) وجود اتفاق
٣) نظام الدفع

٧. تحليل النظرية الشرعية الإسلامية نحو تطبيق نجيجو في بيع ثمرة المانجو بقرية نجاسينان، جيتيس، فنوروكو.

تسترشد ملاءمة المعاملة مقابل الشريعة بالأركان والشروط المنصوص عليها. بيع المانجو في قرية نجاسينان، إذا تم تحليل الملاءمة القانونية، يمكن تقييم مدى ملاءمة أركان وشروط البيع، على النحو التالي.بناءً على نتائج المقابلات ووثائق الباحث التي تم وصفها في الباب الثالث، فإن الآليات والعقود المطبقة في شراء وبيع المانجو من قبل نجيجو في قرية نجاسينان، منطقة جيتيس، فنوروكو مدينة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

١. أركان البيع والشراء
هناك ٤ أركان للبيع والشراء،

أ) بائع. يوجد بائعون يبيعون المانجو في قرية نجاسينان.
ب) المشترون. هناك مشترون يريدون شراء المانجو في قرية نجاسينان.
ج) الإيجاب والقبول.
الإيجاب والقبول في صفقة بيع وشراء المانجو يتم من خلال صكوك صيغة. حيث يذكر بائع المانجو بيع المانجو وتلقي مبلغ من المال من قيمة البضاعة المباعة. في غضون ذلك، قال المشترون إنهم اشتروا المانجو وتلقوا المانجو بعد ذلك.
د) المعقود عليه أو المبيع.
عندما يتم فحصه، فإن موضوع بيع المانجو يتكون من مادة جيدة، أي نوع من الفاكهة يستخدم في الطعام. ومعلوم أن ممتلكاته خالية من النجاسة مما يسبب تحريمها. من نتائج المقابلة مع بائع المانجو أن الشجرة المباعة بكامل قوتها كما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود «لا تبيعوا ما ليس لكم». ويمكن تسليم المانجو.

ومع ذلك، هناك أشياء مختلفة، شراء المانجو بنظام نجيجو. كما أوضح الباحث سابقًا، تُشترى الفاكهة بحالة غير ناضجة (نجيجو) وتُترك بحيث يقطف المشتري الفاكهة بنفسه عندما تنضج.

٢. شروط البيع والشراء.

بيع المانجو يمكن أيضًا رؤية توافق الشريعة الإسلامية من خلال الشروط التي يتم الوفاء بها في المعاملة. الشروط التي تنطبق على اتفاقية بيع وشراء المانجو هي كما يلي:

أ) يشترط البائع والمشتري: [٢٣]

١) أن يكون العاقد عاقلاً أي مميزاً. كلا الطرفين استوفى هذا الشرط.

٢) أن يكون العاقد مختارا.[٢٤] كلا الطرفين استوفى هذا الشرط.

٣) أن لا يكون العاقد مسرفا ومفلسا. كلا الطرفين استوفى هذا الشرط.

ب) يشترط في المعقود عليه أي المبيع:

١) أن يكون مملوكاً في نفسه[٢٥] المانجو المباع ملك للبائع نفسه والمال الذي يستخدمه المشترون هو أيضا ملكه.

٢) أن يكون المبيع موجودا بالمعنى الحقيقي، فمن الواضح طبيعته وحجمه ونوعه.[٢٦] لم يتم استيفاء هذا الشرط، لأن فاكهة المانجو التي يتم تداولها لا تزال على شكل زهرة، وليس وفقًا لطبيعة وحجم فاكهة المانجو الأصلية.

٣) أن يكون مقدور التسليم عند العقد. هذا الشرط غير

[23]Rozalinda, *Fikih Ekonomi Syariah : Prinsip dan Implementasinya pada Sektor Keuangan Syariah*. … Tahun 2017. p.65-67

[٢٤]عبد الرحمن الجزيري. **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الجزء الثاني**. بيروت–لبنان. دار الكتب العملية للطباعة والتوزيع والنشر. سنة ٢٠٠٢. ص.١٤٧

[25]Farid. *Kewirausahaan Syariah*. Depok. Penerbit Kencana. Tahun 2017. p.166

[26]Mardani. *Hukum Sistem Ekonomi Islam*. … 2015. p.169

مستوفى، لأنه لا يمكن تسليمه إلى الوقت الذي يستمر فيه العقد، لأن المانجو يستغرق وقتا طويلا لتنضج.

٤) أن يكون المبيع مالاً متقوماً. ثمرة المانجو أحد مال متقوم، فبيع المانجو جائز.

ج) شروط الإيجاب والقبول:

١) من شرائط الانعقاد أنه يشترط في الإيجاب والقبول الأهلية. كلا الطرفين من الأهلبة في معاملات.[٢٧]

٢) أن يكون القبول موافقاً للإيجاب: يُباع المانجو حسب السعر وفقًا لما يقوله البائع والمشتري يقول إيصالًا على الرغم من أن ثمرة المانجو ما زالت غير ناضجة.

٣) أن يتحد مجلس العقد.

بأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد.[٢٨] الإيجاب والقبول في نفس المكان، رغم أن المدفوعات تتأخر أحيانًا ليوم واحد.

عند الفقهاء حنفية في كتاب الفقه الإسلامي وعدلاته وهبة زيلي.[٢٩] أن مشكلة نجيجو هذه قد تطورت إلى حالتين مع بدائل مختلفة إذا كانت مناسبة للحصاد وغير مناسبة للحصاد. المشكلة في هذا نجيجو أنه غير مناسب بعد للحصاد.

نتائج مقابلات الباحث من المشترين والبائعين، عندما يحدث العقد لا توجد شروط تتعلق بقطف المانجو، إنه فقط عندما تحدث الصفقة تلقائيًا، فإن صيانة شجرة المانجو هي مسؤولية المشتري ويعتمد وقت التحصيل على المشتري. لأنه في بعض الأحيان لا تنضج المانجو في وقت واحد لذلك يمكن حصادها بشكل متكرر بناءً على نضج الثمرة.

---

[٢٧] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. ... ١٩٨٥. ص.٣٥٩

[28] Rozalinda, *Fikih Ekonomi Syariah : Prinsip dan Implementasinya pada Sektor Keuangan Syariah*. Jakarta. Penerbit Rajawali Pers. Tahun 2017. p.65-70

[٢٩] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلّته. الجزء الرابع**. دمشق. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر. سنة ١٩٨٥. ص.٤٨٨

الخاتمة

من شرح الباحث، يمكن استخلاص عدة استنتاجات وهي: ممارسة بيع وشراء المانجو بتطبيق نجيجو في قرية نجاسينان، جيتيس، فونوروكو، يمارسها المجتمع منذ فترة طويلة وأصبحت عادة في المجتمع. ومع ذلك، فإن بيع وشراء نجيجو هو من البيع والشراء المحرم في الإسلام، لأن أركان البيع و شروطه لم تكونا وافيتين، وفي هذه الحالة لا يوجد أي دلالة قانونية بمعنى أن القانون لن يتغير.

مصادر البحث

القرآن الكريم

وهبة الزحيلي. ١٩٨٥. الفقه الإسلامي وأدلّته الجزء الرابع. دمشق. دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.

السيد سابق. ٢٠٠٤. فقه السنة. مصر, القاهرة. دار الحديث للطباعة والتوزيع والنشر.

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري. ٢٠١٥. صحيح مسلم. المملكة العربية السعودية، الرياض. دار الحضارة للطباعة والتوزيع والنشر.

Departemen Agama RI. 2010. Al-Qura'an dan Terjemahannya. Bandung. Penerbit CV Diponogoro.

J, Moleog. 2002. Metodologi Penelitian Kualitatif. Bandung: Penerbit PT Remaja Rosyda Karya.

_____. 2011. Metodologi Penelitian Kualitatif. Bandung: Penerbit PT Remaja Rosyda Karya.

Mardani. 2015. *Hukum Sistem Ekonomi Islam*. Jakarta: Penerbit Rajawali Pers.

Pasaribu, Chairuman dan Suhrawandi K. Lubis. 1996. *Hukum Perjanjian Dalam Islam*. Jakarta: Penerbit Sinar Grifika.

Rozalinda. 2017. *Fikih Ekonomi Syariah : Prinsip dan Implementasinya pada Sektor Keuangan Syariah*. Jakarta: Penerbit Rajawali Pers.